

حكم العدالة وسيادة القانون

جول هاردينغ وشين سكانلون وشون ليز وكارسون بيكر وآي لي ليم

نظراً لطبيعة النزوح والإقامة في المخيمات – وبما يعنيه ذلك من ندرة في الموارد وعزلة جغرافية وقيود على التنقل والحركة وحقوق قانونية مهضومة – يعاني ضحايا الجرائم من اللاجئين غالباً من انعدام توفر الجهود الحقوقية والقانونية الكافية واللازمة لضمان الحماية لهم.

الشرطة التايلاندية من قبل زعماء اللاجئين، باستثناء الحالات التي كان يتورط بها مواطنون تايلانديون). ورغم أن هذا النهج قد يبدو مستحقاً للثناء لما يمنحه من صلاحيات للاجئين أنفسهم، إلا أن آليات حل النزاعات التي نشأت داخل المعسكرات لا تزال غير كافية وغير مثالية.

يتمتع مسؤولي القضاء في المخيمات بتأثيرهم داخل مجتمعاتهم وغالباً ما تكون لديهم الخبرة العملية

هذا يستبعد القضايا الخطيرة مثل الاغتياال والاعتصاب والجرائم المرتبطة بتعاطي المخدرات والإتجار بالبشر (رغم أن الكثير من الحالات التي تندرج ضمن هذه الفئات لم تجر إحالتها أو التبليغ عنها حتى تاريخه إلى

تقليدياً قام المسؤولون التايلانديون المشرفون على مخيمات اللاجئين على الحدود التايلاندية البورمية بإناطة جانب كبير من المسؤولية في التعامل مع بعض القضايا أو النزاعات المدنية إلى قيادة اللاجئين. بيد أن

دفع التعويضات الباهظة لا تتسم بالواقعية في المخيمات مع قدرة قلة قليلة فقط على الدفع.

ويشكو كذلك بعض اللاجئين من أن مؤسسات العدالة في المخيم لا تؤمن الحماية المرضية للفئات الضعيفة مثل النساء والفقراء والأقليات العرقية. ففي بعض الحالات، لا يكون أمام الناجين من الجرائم خيار سوى مواصلة الإقامة في نفس المنطقة مع مرتكبي الجرائم، وذلك لأشهر وسنوات بعد حدوث الجريمة. وفي الكثير من الحالات، لا تتم محاكمة المرتكبين على الجرائم التي ارتكبوها أو قد يتم إطلاق سراحهم بدون عقاب يستحق الذكر. وفي بعض الحالات الأخرى، ونظراً لغياب القدرة من جانب زعماء المخيم عن التعامل مع المجرمين العنيفين، وتفضيلهم للتعامل معهم في حدود مجتمع اللاجئين، تتم إحالة القضية إلى ممثلي جماعات المعارضة العرقية في المخيمات. وتعمل هذه الجماعات أحياناً كمنشآت استئناف خاصة للمقيمين في المعسكر غير الراضين عن القرارات التي يصدرها زعماء المخيم.

إن مؤسسات المخيمات تناضل لكي تحقق العدالة لمواطنيها بينما تبقى مظلة الحماية التي توفرها المؤسسات القضائية للحكومة المستضيفة صعبة المنال على أرض الواقع. وقد أبلغ المقيمون من اللاجئين القائمين على المسح بأنهم يواجهون صعوبات وعوائق في الحصول على دعم النظام القضائي التايواني لعدة أسباب منها اللغة وغياب وسيلة النقل والخوف من الانتقام والخوف من ردة فعل الشرطة وتجاهل النظام. كذلك فقد يخشون من العار أو نبذ المجتمع لهم إذا ما أبلغوا عن جريمة خارج المخيمات. وعلاوة على ذلك، قد يتردد بعض مسؤولي المخيمات في السماح للبت في مثل بعض هذه القضايا خارج حيز المخيم. كما أن بعض المسؤولين التايوانيين من جهتهم قد يحجمون عن عن البت في بعض القضايا بسبب التعقيدات التي تفرضها الموارد وضغط العمل.

تعاني الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهيئات المخيمات المتنوعة والمتعاملة مع هذه القضايا من أنها غير محددة تحديداً كافياً كما أنها تأتي متشابكة في بعض الجوانب. كذلك يعاني المقيمون في المخيم من انعدام الوضوح في التمييز بين النظام القضائي للمخيم وبين الأنظمة القضائية التايوانية. ففي أعقاب المناقشات التي تناولت هذه القضية في عدد الاجتماعات والمؤتمرات المتنوعة، أشارت السلطات التايوانية إلى أن نظام العدالة الوطني سوف يركز على البت في القضايا الخطيرة، مع مواصلة أنظمة القضاء داخل المخيمات لتناولها للنزاعات المحلية والجرائم الصغرى (رغم أن الخطوط الفاصلة المحددة بين هذه الجرائم لا تزال بحاجة للتوضيح).

ثمة هوة سحيقة تفصل بين النتائج المرغوبة وبين الإمكانيات المتاحة. وتفضل الغالبية الساحقة من سكان المخيمات أنظمة القضاء في المخيم لحل نزاعاتها، حتى

وتمثل النساء الفئة الأكثر تعرضاً للعنف في المخيمات، وخاصة من زاوية العنف الجنسي. وللحالة الاجتماعية تأثير قوي على أمن اللاجئين في المخيم، حيث تستشعر المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن وغير المتزوجات من اللاجئين أنهن أكثر تعرضاً لبعض المخاطر، مثل الاستغلال فيما يتعلق بفرص الحصول على السلع والخدمات وكذلك العنف الجسدي. كذلك أبلغت المستجوبات من الأرامل عن معاناتهن قدرًا أكبر من المصاعب في المخيمات، وتلك الفئة هي الأكثر خوفًا على فرصهن في الحصول على حصصهن من الغذاء عن نظيرتهن من المتزوجات.

مظلة العدالة

خلافًا للاعتقاد الشائع، ترغب غالبية المقيمين بنظام العدالة الجنائية قادر على أساليب الردع والرد القوي لمعاقبة الجرائم الفعلية والوقاية منها، وذلك بدلاً من التركيز على التسويات والتعويض المالي أو الوساطة. بيد أن عوائق متشعبة تحول دون تحقيق هذه الغاية.

كثير من الناس لا يعلمون ما إذا كان القانون التايواني ينطبق على أوضاعهم من عدمه ومتى يُطبق عليهم، أو لا يفهمون بشكل واضح القوانين والقواعد التي تطبقها أنظمة العدالة في المخيم أو لا يتقنون فيها. وغياب المعرفة ذلك يكون بمثابة عائق يحول دون حصول المرء على حقوقه بموجب هذا النظام وذلك لثلاث أسباب رئيسية: الأول، أنه يجعل من الصعب على اللاجئين تنظيم سلوكياتهم طبقاً للقانون ومعرفة أي أنواع الاستجابات القضائية يجب توقعها. ثانياً، ليس لدى اللاجئين سوى فكرة قليلة عن الإجراءات القضائية التي ينبغي عليهم إتباعها داخل أو خارج المخيم، وهو ما ينجم عنه اختيار منتديات غير ملائمة لكي يحصل خلالها المرء على حقوقه. وأخيراً، فإن ندرة معلوماتهم عن حقوقهم القانونية الأساسية يعني أن هؤلاء اللاجئين أكثر عرضة للانتهاك والاستغلال في النظام ومن ثم أقل فرصة في الخضوع لمحاكمة عادلة، سواء كانوا مدعين ضحايا أو مدعى عليهم.

وتتمثل إحدى أكبر العوائق في نظام العدالة داخل المخيم في غياب قدرة مؤسسات العدالة على توفير الإجراءات القضائية والنتائج الملائمة للمدعين والمدعى عليهم، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الأكثر خطورة. ذلك أن مسؤولي العدالة في المخيم يسهل الضغط عليهم من قبل بعض اللاجئين ذوي النفوذ، وهم يفتقدون التدريب كما أن مهمتهم تضحي أكثر صعوبة نتيجة للقوانين المحيرة وغير الملائمة. ويُجمع مسؤولي العدالة في المخيمات على أن ثمة حاجة ملحة لإجراء إصلاح قضائي.

ولا تسمح القيود والعوائق التي تفرضها الحياة في المخيمات لمسؤولي العدالة بتحقيق النتائج المرجوة لمجتمعهم. ذلك أن مرافق السجن في المخيم هي أشبه بعنابر الاحتجاز، ومن ثم فهي غير ملائمة للزج بالمسجونين لفترات طويلة. كذلك فإن الغرامات وأوامر

الكافية في حل النزاعات من خلال عملهم في المخيمات. وتحت إشراف سلطة وزارة الداخلية، حاول زعماء اللاجئين بشكل عام إدارة شؤون المخيمات بشكل يتسم بالعدالة كما استطاعوا إنجاز الكثير - وبالأخذ في الاعتبار نطاق التحديات المفروضة عليهم - بقدر محدود من الموارد. ورغم ذلك، فإن هؤلاء أنفسهم يتفوقون على أنهم غالباً ما يفتقدون القدرة على تحقيق العدالة بشكل أكثر كفاءة في المخيمات.

وعلى هذه الخلفية، وفي عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مشروعاً للمساعدة القانونية. وقد أدركت الحكومة الملكية التايوانية أهمية مزايا هذا المشروع المقترح فقررت أن تلعب دوراً مهماً فيه من خلال إنشاء الهيئة الاستشارية للإشراف على تنفيذه وتوفير الدعم لأنشطته. وفي أغسطس ٢٠٠٦، صدقت اللجنة العاملة، والتي شملت عدداً من الإدارات الحكومية التايوانية المعنية ومفوضية شؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية، على إجراء تقييم شامل لأسلوب تحقيق العدالة في ثلاث مواقع تجريبية للمشروع من أجل تحقيق فهم أفضل للجوانب التالية: (أ) مخاوف المقيمين في المخيمات والمرتبطة بالأمن والحماية و (ب) مدى التمتع بمظلة الحماية القضائية وسيادة القانون كما يراها مجتمع اللاجئين وزعماءهم. وقد شمل هذا المسح الذي تناول مظلة العدالة المتحققة عدد ٢٢٩٩ من المقيمين، مع إجراء لقاءات متعمقة وعدد من المناقشات ضمن مجموعات مناقشة مكثفة.

وكانت أبرز المخاوف الخاصة بالحماية التي وجدها المسح ما يلي: الانتهاكات الناجمة عن تعاطي الكحوليات والمخدرات والخوف من الجيش البورمي والعجز عن نيل الحصص المستحقة من الغذاء والعنف الجسدي في المجتمع عموماً وخاصة الاغتصاب وغياب المستندات والوثائق اللازمة التي تثبت الحقوق القانونية والترحيل والعجز عن التمتع بمظلة الحماية القضائية والحوادث المتضمنة لمتطوعي الأمن التايوانيين (أو من يطلق عليهم 'سورس' Sors). وهذه المخاوف ليست بمدةعاة للدهشة نظراً لأنها تعكس مخاوف تكون شائعة في المخيمات المغلقة متدهورة الأوضاع لفترات طويلة والتي تعاني من قيود على العمل والحركة بها.

وتشعر بعض الفئات، خاصة تلك التي توصف عادة بأنها الأضعف والأكثر تأثراً، بقدر أقل من الثقة في قدرة التنظيمات القائمة في المخيمات على حل النزاعات بشكل يتسم بالعدالة والمساواة. ورغم أن تضافر جهود البناء والدعم الجماعي المقدمة من المجتمع تمثل نقاط قوة لأنظمة حل النزاعات التي تطبقها بعض التنظيمات في المخيمات والعاملة مع جهود حل النزاعات، إلا أن النتائج المحكومة بالمصالح المجتمعية قد تجعل السكان الأكثر ضعفاً هم الطرف المحروم من العدالة.



جلسة توعية
تتعلق بخدمات
مركز المساعدات
القانونية
والتعريف
بالقانون التايواني
في مخيم ماي
لا في تايلاند

ومنذ أن تم تنفيذ التقييم، أوضحت لجنة الإنقاذ الدولية أكثر قدرة على تنفيذ الأنشطة التي تركز على علاج الفجوات التي حددها المسح، مثل توفير خدمات الاستشارات القانونية المباشرة وتوفير التدريب على عمليات التحكيم والوساطة بالنسبة لزعماء اللاجئين وكذلك توفير التدريب والوعي بالقانون التايواني وتوفير التعليم المدني للشباب، والدعم الفني والمادي لمسؤولي العدالة والأمن، والتدريب على القانون لمتطوعي الأمن التايوانيين وإنشاء أنظمة الخدمة الاجتماعية مع لجان العدالة في المخيمات. وحتى الآن جاءت مشاركة الأطراف في المشروع فعالة ومشجعة وتعاملوا معه بحماسة وتأييد كبيرين.

جول هاردينغ (joel.harding@theirc.org) هو منسق مشروع المساعدة القانونية، وشين سكانلون (shane.scanlon@theirc.org) هو مدير المساعدة القانونية للجنة الإنقاذ الدولية بتايلاند (www.theirc.org/where/the_irc_in_) ، أما سين ليز وكارسون بيكر و آي لي فكاما من العاملين بالمشروع في طور التقييم والمسح.

١ حظي هذا المشروع بتمويل في السابق الحكومة الإيطالية و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أما الآن فتموله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الرعاية الأسترالية (أوستكير) ووزارة الهجرة والمواطنة الأسترالية.

وكفاءة وفعالية نظم العدالة واستتباب الأمن في المخيم، كما أبدى البعض منهم تشككاً في هياكل المخيم التي يحكمها غالباً أفراد من مجموعات الأغلبية العرقية.

الخاتمة

ينبغي ألا يتم تفسير نتائج المسح على أنها تمثل إخفاً من جانب زعماء اللاجئين في جهودهم لتحقيق العدالة في المخيمات. ذلك أن أسلوب الوساطة الذي ينتهجونه قد كمل بالنجاح في عدد من الحالات وبالاستعانة بمجموعة من الأساليب المؤثرة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل لتفاهم مشترك. ورغم ذلك، وبدون معايير أو إرشادات واضحة، فإن هذا الأمر سوف يتفاوت تفاوتاً كبيراً من قضية لأخرى كما سيخضع للتفاوت فيما بين القائمين بالوساطة ومسؤولي العدالة.

وبالأخذ في الاعتبار أن زعماء اللاجئين لا يتوفر لهم إلا قدر محدود من الموارد الخارجية، سواء كانت ذات طبيعة فنية أو مادية، والداعمة لهم في تحقيق العدالة داخل المخيم، وبالأخذ في الاعتبار كذلك حجم المجتمع الذي يخدمونه، فلا فائدة إلا الاعتراف بأنهم قد بذلوا قصارى جهدهم في مناخ أمن يتسم بحساسيته وكثافة تعقيداته.

بالنسبة للقضايا الخطيرة مثل القتل. بيد أنه بالنسبة لقضايا القتل، كان معظم المجهين قد أبدوا اعتقادهم بأن العقوبة الملائمة للقاتل هي الحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات أو أكثر في السجن - أو الحكم بإعدامه. إلا أن مندييات القضاء في المعسكر لا تستطيع إصدار أي من العقوبتين السابقتين - بيد أنهما ساحتان ضمن السلطة القانونية للسلطات التايوانية وكذلك السلطة الواقعية للجماعات العسكرية العرقية على امتداد الحدود.

تعاني أنظمة الحكم في المعسكر بضعف تجهيزاتها للتعامل في القضايا التي تتناول الأطفال - رغم أن الأطفال يكونون الأكثر عرضة للعنف كما أن الغالبية العظمى من جميع ضحايا كافة حوادث الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب هم من القاصرين. كذلك فإن الناجين من حوادث العنف الجنسي غالباً ما يتم حرمانهم من الحصول على حقهم أو يتم إثناءهم عن التمتع بمظلة العدالة بسبب غياب الشعور بالمسؤولية و/أو القدرة لدى مسؤولي المخيم، وكذلك تركيز المجتمع على حل المشاكل بانتهاج سبيل التسوية والمصالحة وهو ما يضع عبئاً على النساء من خلال حُضنهن على الرضوخ للأحكام القضائية غير العادلة.

كما تشهد الأقليات العرقية في المخيمات تجربة مختلفة فيما يتعلق بمدى القدرة على التمتع بالمظلة القضائية